

# كيف الوصول إلى التنمية المستدامة: خطوط التدخل الأوروبي

جيافرانكو بولونا، جوليو ماركو<sup>(1)</sup>

راصد إيطاليا الاجتماعي

يبنى طريق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) الذي سينعقد في عام 2012 في "ريو دي جانيرو"، أي بعد عشرين سنة على انعقاد "قمة الأرض" الشهيرة في عام 1992، "فرصة ثمينة لتعبئة بناءً لأفضل الإنتاجات العلمية والنظرية والتطبيق المكرسة للتنمية المستدامة. في هذه السنوات العشرين تعققت البحوث التي تناولت "التغير البيئي العالمي" (GEC)، وهو الموضوع المركزي لكل علوم النظام الأرضي وبرامج بحوثه الجليلة (التقارب في شراكة علم نظام الأرض، الذي ترعاه كبرى منظمات العالم العلمية، عيننا "المجلس الدولي للعلوم" 2 (ICSU). كما أنشئ علم الاستدامة، أيضاً، في مؤتمرات دوليين أيقنا حشد العلوم المقدمة (التي تراوحت بين الإيكولوجيا الصناعية وبين إيكولوجيا الإحياء أو الإنعاش وبيولوجيا الحفظ والحماية، وكلها في طريق واحد متجه إلى علم نظام الأرض<sup>(3)</sup>). علاوة على ذلك، فقد أنتج التعاون بين علماء النظم الطبيعية وعلماء النظم الاجتماعية علاقات دولية بالغة الأهمية، رعتها الأمم المتحدة، كتقويم النظام الاقتصادي الألفي4 وTEEB واقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع الحيوي<sup>(5)</sup>، التي عملت على تقويم أنظمة الأرض الإيكولوجية، والخدمات التي توفرها لرفاهية الإنسان والاقتصاد، وتقويم الرأسمال الطبيعي، إلخ... كما أصدر أربعة تقارير عن المسار بين الحكومي حول تغير المناخ<sup>(6)</sup> تناولت المعرفة المتراكمة عن النظام المناخي وتأثيرات أفعالنا عليه، وكذلك سيناريوهات المستقبل والسياسات المطلوبة لتخفيف والتكيف مع تغير المناخ، إلخ...

## أي مؤشرات تقيس الثروات والرفاهية؟

يُعتبر الناتج المحلي القائم (GDP) المقياس الأشهر المعروف للسياسات الاقتصادية الكلية (المacroية). ذلك أنه صيغ في ثلاثينيات القرن الماضي على أيدي اقتصاديين كـ "سيمون كوزنيتس" (Simon Kuznets)، ليتحول فيما بعد إلى مؤشر حقيقي لثروة بلد ما ولزدهاره. فقد استعمل من صنّاع السياسة في أنحاء العالم كافة للتدليل على أداءات السياسات الإيجابية أو السلبية، ولتعيين التصنيف المرتبي في ما بين مختلف البلدان.

إن الانعكاسات والأعمال الرامية إلى إعادة النظر في مؤشرنا الدالة على الثروة والازدهار، هي الآن التي تشيع في الواقع، حيث بينت أن المؤشرات المستخدمة راهناً عاجزة بكل وضوح عن "تصوير" الواقع المعيش، فضلاً عن الحقيقة القائلة إنها تتجاهل مع الأسف صحة النظم الإيكولوجية والتنوع الحيوي في كوكبنا. وأخيراً، يبدو الآن أنه أن الأوان لدمج المحاسبة الاقتصادية الكلاسيكية بالمحاسبة الإيكولوجية. علاوة على ذلك، فإنّ ثمة عملية واسعة لتحديد ماهية الاقتصاد الجديد الذي سيكون جزءاً من النقاش المزمع إثارته في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في "ريو دي جانيرو".

وفي ما يتعلق بهذه المسائل ذات الأهمية المركزية بالنسبة إلى مستقبلنا جميعاً، فقد أصدرت المؤسسات الرسمية، كالأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية و"يورستات" (Eurostat)، ومنظمة بلدان "التعاون الاقتصادي والتنمية" الكثير الكثير من التحليلات. كما انخرطت المنظمات غير الحكومية، أيضاً، في هذه الجهود، كـ "نادي روما" وWWF بتقرير المنشور "سوق الطبيعة إلى المساءلة"<sup>(1995)</sup>، وتنظيم أول مؤتمر كبير تحت العنوان نفسه في بروكسيل في عام 1995، بالاشتراك مع "المفوضية الأوروبية" و"البرلمان الأوروبي"، فضلاً عن مبادرات أخرى شملت المؤتمر المشترك

الكبير الذي ضمّ كلتا المؤسستين الأوروبيتين المذكورتين، وذلك في بروكسيل في عام 2007. وكان من شأنه أنه حصّ قوى العالم السياسية والاقتصادية لتتفهم التحول نحو المحاسبة البيئية، ارتباطاً بالنشاط الاقتصادي. ومن الطبيعي أن مساهمات كبيرة قدّمها تقرير اللجنة التي شكّلها الرئيس الفرنسي ساركوزي، وكان من بين أعضائها خمسة من حائزي جائزة نوبل ونسّقها كل من "جوزيف ستيجليتز" و"أمارتيا صن" و"جان بول فيتوسي"<sup>(8)</sup>، فضلاً عن عمل منظمة بلدان "التعاون الاقتصادي والتنمية" على مشروع عالمي بشأن مؤشرات تقدّم المجتمع الجديد<sup>(9)</sup>.

بالإضافة إلى كل ذلك، وبجانب عمل منظمة بلدان "التعاون الاقتصادي والتنمية" والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية، يُعتمد إلى إنشاء إطار عمل ومجموعة من المقترحات والمشروعات، كما تسير في طريقها مبادرات وتجارب تطبيقية دولية أخرى عبر أعمال البحث والتنمية التي بلغت النضج خلال السنوات الأخيرة. في كندا، (مع الدليل الكندي للرفاهية) وأستراليا (عبر عمل مكتب الإحصاء الأسترالي)، حُقّق تقدّم ملموس باستخدام مؤشرات ترمي إلى قياس الرفاهية وتُكمل مؤشر الناتج المحلي القائم.

ومن بين العديد من المؤشرات المستخدمة، هناك "مؤشر الرفاهية المستدامة" (ISEW) الذي يحتسب التكاليف البيئية وتوزيع الدخل: وقد جرى تبنيّه في سياقات وطنية ومحلية عديدة. فممارسات الموازنة الاجتماعية والتدقيق الجنوسي والتقويمات المماثلة الأخرى تنتشر أكثر فأكثر في المناطق المحلية (مع أن هناك أمثلة لحكومات مركزية كنيوزيلندا)، وتغطي عدة مئات من البلديات والحكومات المحلية في كل أنحاء العالم.

في بعض هذه التجارب المحلية تُستخدَم مؤشرات محدّدة، كـ "طبعة القدم الإيكولوجية" أو "جودة التنمية الإقليمية"<sup>(10)</sup> (QUARS)، أدوات لمعالجة السياسات الاقتصادية والمالية. ففي إيطاليا تلك هي

الحال في مناطق "لازيو" و"توسكاني". وبالتحديد فقد أصبح مؤشر "جودة التنمية الإقليمية" مع تحديده سبعة مجالات وواحد وأربعين مؤشراً للأبعاد الاجتماعية والبيئية والثقافية، أداة شعبية لتقويم تأثيرات سياسات محدّدة وآثارها. كما يُستخدم المؤشّر نفسه في بلدة "أريزو"، وفي مقاطعات "ترينتو" و"أسكولي بيسينو" و"روما"، حيث يعتمدُ مرجعاً لتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية في المقاطعة 11. كما أنّ هناك أيضاً العديد من السلطات المحلية في إيطاليا التي تعمل على تنفيذ السياسات العامّة على أساس مؤشّرات الرفاهية المقاطعية، كـ "شبكة النواحي الفاضلة" (Network of Virtuous Townships) و"الشبكة من أجل بلدية جديدة" (Network for a New Municipality) 13.

### تشبيك المدن التي تستخدم المؤشّرات الجديدة في سياسات العامّة

أجرت البلديات والحكومات المحلية - وعلى المستوى الدولي- العديد من التجارب الملموسة، ضمن إطار عمل "أجندة 21". ومن بين العواصم الأوروبية، ثمة عدد كبير من الأمثلة المستوحاة من "الأجندة 21"، كدبلن وهلسنكي 14. وينبغي هنا، أيضاً، ذكر "عهد الحكام أو المحافظين" (Covenant of Mayors)، الذي جرى العمل على ترجمته إلى التزامات ملموسة تتعلق بكفاءة الطاقة واستخدام الطاقة البديلة، بما يتلاءم وأهداف 20/20/20. فهو يشبّك بين أكثر من 2600 حاكم أو محافظ يمثلون أكثر من 126 مليون مواطن 15. في ما يلي بضعة أمثلة فقط، بعضها يرتبط بالتطبيق العضوي لمؤشّرات الرفاهية، فيما يتقدّم بعضها الآخر بقطاعات معيّنة، تعكس الأهمية المتنامية للنقاش والتعاون بالوسائل العملية باستخدام مؤشّرات صنع السياسات العامّة. وفي هذا الطريق، من الاستخدام المحدود للتمثيل والرفاهية الإحصائيين والمتفصلين الأوسع نطاقاً، بدأت هذه المؤشّرات تصبح أدوات تفرض معوقات وأهدافاً وتدقيقات على السياسات العامّة، على المستوى نفسه للمؤشّرات الأخرى ذات الطابع الاقتصادي الكلي. إلا أنّ الناتج المحلي القائم ما يزال يُعتبر في

الوقت الراهن مؤشّراً ذا تفويضيّة لإجمالي تنمية المجتمع وتقدمه على وجه العموم. غير أنّه بالنظر إلى طبيعته وهدفه، لا يمكن لهذا المؤشّر أن يكون المفتاح لفهم كل المسائل الخاضعة لنقاش العامّة. وبالتحديد، لا يقيس الناتج المحلي القائم الاستدامة البيئية أو التماسك (الانسجام) الاجتماعي، وهذه القيود والمحدّدات ينبغي ألا تُؤخذ بعين الاعتبار عندما يُستخدم في تحليل السياسات ونقاشاتها.

إنّ السياسات المهمّة - من وجهة النظر هذه- تُجمع ضمن الاتحاد الأوروبي. وليس من المصادفة أنّ بيان المفوضيّة الأوروبية إلى المجلس والبرلمان الأوروبيين المؤرخ في 20 آب (أغسطس) 2009 تحت عنوان: "الناتج المحلي القائم: قياس التقدم في عالم يتغيّر"، استشرّف أنّ محاسبات البيئة العائدة إلى كل بلدان الاتحاد الأوروبي في عام 2013 ستكون متوفرة في موازاة المحاسبات الاقتصادية التقليدية.

وإنّ محاولات المفوضيّة تفضي إلى تلخيص وضع الصحة البيئية العالمية في مؤشّر واحد بأن يُجمع في الناتج المحلي القائم. ذلك أنه يُعتقَد أنّ المؤشّرات التي تلخّص المسائل المهمة في أرقام مفردة عبارة عن أدوات اتصال ضرورية، وتثير النقاش العام، بما يسمح للناس برؤية ما إذا كان التقدم قد حُقّق واقعاً. والناتج المحلي ومعدلات البطالة والتضخم عبارة عن أمثلة مهمة لمثل هذه المؤشّرات التلخيصية، إلا أنّ غرضها لا ينطوي على ما يؤشّر إلى الأوضاع في مسائل البيئة أو اللامساواة الاجتماعية.

### أربعة خطوط للتدخل الأوروبي

في السنوات الأخيرة، ختاماً، حاولنا ترجمة مؤشرات الرفاهية في السياسات العامّة والممارسات الجيدة. وفي ما يتصل بالعلاقة بين كلّ من المؤشّرات والسياسات، تبين أنّ هناك أربعة خطوط يمكن للحكومات والبرلمانات والسلطات المحلية أن تتابعها على المستوى الأوروبي. وأول تلك الخطوط تبني الدلائل التي صاغتها "لجنة ستيلغيتز"، والتي يمكن أن تُستخدم في القوانين المالية والموازنات ووثائق التخطيط الاقتصادي والمالي.

وثاني الخطوط هو تحديد ميثاق الاستقرار

الاقتصادي الاجتماعي البيئي، ووضع الأهداف والمعوقات للسياسات العامّة المرتبطة بمؤشّرات التماسك أو الانسجام. أمّا الخط الثالث فهو استخدام مؤشّرات الرفاهية في التخطيط المالي والاقتصادي: استناداً إلى البلدان والأراضي، حيث توجد عدة أدوات ومجالات وميادين للتطبيق الذي يمكن الاستفادة منه في بناء المؤشّرات المحدّدة.

وأخيراً ينطوي الخط الرابع على أنّ هناك نقطة تُعرف بـ "الحسابات الساتلية" (satellite accounts): ومع الموازنات البيئية والتدقيق الاجتماعي والجنوسي، يمكن بناء الأدوات لقياس الرفاهية وتأثيرات السياسات وآثارها، والتي يمكن أن تكون قادرة على تحديد الخيارات والتحقّق من النتائج.

وتنبثق نقطة في مناقشة المؤشّرات والسياسات العامّة، ألا وهي شرعية اختيار المؤشّرات 16. في هذا السياق، تصبح العملية العامّة لبناء التشاركيّة والمؤشّرات المتبادلة بين كل المعنيين المهتمين، نقطة حاسمة في تحديد جملة من الموضوعات والمؤشّرات التي تتسم بطابع الشرعية المؤسسية والاجتماعية.

وفي هذا السياق أيضاً، وكمثال على ما أوردنا، نشير إلى التقدم المحقّق في إيطاليا، حيث بدأت العمل "لجنة توجيهية لمبادرة بين المؤسسات للتطوير مؤشّرات التقدّم والازدهار" في عام 2011، بناء على مبادرة من "وكالة الإحصاء الوطني" (ISTAT) و"المجلس الوطني للاقتصاد والعمل" (CNEL). وستنهي

اللجنة المذكورة عملها في عام 2012 بهدف "تطوير تحديد متبادل تشاركي لتقدم المجتمع الإيطالي، للتعبير عن المجالات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (...). علاوة على ذلك، فإننا نميل إلى اختيار جملة من المؤشّرات الإحصائية عالية الجودة وممثلة لمختلف الموضوعات والمجالات (...). وهذه المؤشّرات ستُنشر وستعمّم عندئذ في أوساط المواطنين من خلال توزيع تطور هذه المؤشّرات توزيعاً واسع النطاق 17.

وبالنسبة إلى إيطاليا يمكن أن يكون هذا خطوة حاسمة وحازمة نحو استخدام واسع للمؤشّرات في السياسة العامّة على المستويين الوطني والمحلي.

Gianfranco Bologna, Giulio (\*)

.Marco; Social Watch Italy